العلاقات السعودية- الأمريكية ٢٠٠٩-٢٠١٦

دراسة في مجالات الأمن والتسلح

أ.م.د.ميثاق خير الله جلود

رئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية

مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل

dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

معلومات البحث

تاريخ الاستلام

٢٠١٩/٩/١٥

تاريخ القبول

٢٠١٩/١٠/٣١

الكلمات المفتاحية

- السعودية
- أمريكا
- التسلح
- الأمن

مستخلص البحث

شهدت منطقة الشرق الأوسط في مدة حكم الرئيس الأمريكي باراك اوباما(٢٠٠٩-٢٠١٦) تطوراتٍ وأحداثاً ألقت بظلالها على العلاقات السعودية- الأمريكية، ولاسيما بعد تبني الرئيس اوباما لسياسات لم تكن محل ترحيب من المملكة العربية السعودية، إذ طالب السعودية والعرب عموما بمزيد من التنازلات فيما يخص القضية الفلسطينية، وفي الملف الإيراني أبرم الاتفاق النووي الذي ايدته السعودية على مضض، أما في موضوع التحرك العسكري السعودي في اليمن فقد ايدت إدارة اوباما هذا التحرك لكن بالحدود التي تجعل المملكة العربية السعودية بحاجة مستمرة للولايات المتحدة وليس تأييداً تاماً يجعل المملكة العربية السعودية تحسم الأمر بسرعة. وعلى الرغم من التقاطعات سالفة الذكر إلا أن مجال التسليح الامريكي للسعودية استمر وزادت وتيرته، فتم توقيع عدد كبير من العقود كانت الأهم على مدى تاريخ العلاقات السعودية- الأمريكية، وهذا الأمر يثبت أن العلاقة استراتيجية بين الطرفين لا تغيرها السياسات التي يتبناها الرؤساء الأمريكان على اختلاف توجهاتهم.

Saudi-US Relations 2009-2016
A Study in the Areas of Security and Armaments

Assist. Prof. Dr. Mithaq Khairallah Jalud,
Head of Political and Strategic Studies Department / Regional Studies Center / University of Mosul
dr.mithaq_jalood@uomosul.edu.iq

Article info.

Article History

Received:
15/9/2019
Accepted:
31/10/2019

Keywords
-Saudi Arabia
-America
-Sevurity
-Armament

Abstract

During the period of President Barack Obama, the region witnessed developments and events that cast a shadow over Saudi-US relations, especially after Obama adopted policies that were not welcomed by Saudi Arabia. The Arabs demanded further concessions on the Palestinian issue. For the nuclear deal, Saudi Arabia has reluctantly supported, as it had no options. On the subject of the Saudi military action in Yemen, the Obama administration has supported this move, but to the extent that the Kingdom is in continuing need for the United States rather than full support that enables Saudi Arabia resolve it quickly. In spite of the intersections mentioned above, the scope of American armament to Saudi Arabia has continued to be increased by signing of the largest contracts between the two parties over the history of the relationship between them, and this proves that the strategic relationship between the two parties is not changed by the arrival of this or that US President to the White House.

تستقطب دراسة وتحليل العلاقات الأمريكية مع الدول العربية العاملين في مجال البحوث العلمية وصناع القرار، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى تقدمت فواعل السياسة العالمية، ومن ثمّ فإن سياستها الخارجية تجاه أي دولة أو إقليم تكون عاملاً أساساً في تحديد مسار الدولة المستهدفة بهذه السياسة. وقدر تعلق الامر بالمملكة العربية السعودية فهي جزء من منطقة الخليج العربي، وهي منطقة استقطاب دولي كانت ولا تزال محط تقاطع مصالح دولية ولاسيما في المجال الأمني، ومن هنا كان خيار صانع القرار السعودي التمسك بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن التحولات التي حصلت في منطقة الخليج العربي على مدى النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الأن.

يهدف البحث إلى توثيق وتحليل العلاقات السعودية– الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي باراك اوباما، وما شهدته تلك المدة من أحداث مهمة على الصعيد الأمني، فضلاً عن عقود التسليح، وكذلك محاولة فهم الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ولاسيما بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت في الغالب تندرج تحت بند الأمن بمفهومه العام، أيضا توثيق وفهم كيف أدارت المملكة العربية السعودية العلاقات مع الولايات المتحدة في تلك المدة.

قُسم البحث على ثلاثة محاور تطرق الأول إلى الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية– الأمريكية في مجال الأمن في استعراض موجز ومكثف، أما المحور الثاني فقد تناول العلاقات في مدة حكم الرئيس اوباما في مجالات الأمن وقسم على ثلاث فقرات: الأولى تصدت لملفات متفرقة، أما الفقرة الثانية كانت عن الاتفاق النووي الإيراني وأثره في العلاقات وموقف السعودية منه، أما الفقرة الثالثة فقد سلطت الضوء على التحرك العسكري السعودية داخل اليمن وموقف الولايات المتحدة منه. المحور الثالث والأخير تحدث عن عقود التسليح الأمريكية لصالح السعودية في مدة حكم الرئيس اوباما بالتفصيل.

أولاً: جذور العلاقات السعودية- الأمريكية في مجالات الأمن:

١. نشأة وتطور العلاقات السعودية–الأمريكية في المجال الأمني (١٩٤٣–١٩٨٩)

بدأت العلاقات السعودية–الأمريكية الرسمية في ثلاثينيات القرن العشرين، بعد أن اعترفت الولايات المتحد الأمريكية بمملكة نجد والحجاز وملحقاتها(تأسست عام ١٩٢٦) في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٣١[١]، وأقامت علاقات دبلوماسية معها في الرابع من شباط ١٩٤٠ بعد أن عُين السفير الأمريكي في القاهرة بيتر فيش (Peter Fish) قائماً بالأعمال (غير مقيم)[٢]، وفي السادس من أيار ١٩٤٢ قررت الولايات المتحدة فتح مقر لبعثتها في مدينة جدة[٣]، وبالمقابل افتتحت السعودية ممثلية دبلوماسية في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦[٤]، وقد كان هذا التطور في العلاقات مرتبطاً بتأسيس شركة (ارامكو) النفطية، وتطور الاستثمارات الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

أما العلاقات في المجال الأمني فقد بدأت فعليا في كانون الثاني ١٩٤٣ عندما أوصت وزارة الخارجية الأمريكية بإضافة المملكة العربية السعودية إلى قائمة الدول المستهدفة بمساعدات هيئة الإعارة والتأجير (Lend-Lease Act)[٥]، وقد باشرت الهيئة المذكورة بتوريد مساعدات عسكرية إلى السعودية مباشرة[٦]، فضلاً عن بناء ومن ثم تأجير قاعدة (الظهران) الجوية شرق السعودية عام ١٩٤٦، إذ كان عقد ايجارها يتم تجديده كل خمس سنوات[٧]، كما تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري مشترك بين البلدين في أيار ١٩٦٥، ونصت على تزويد القوات السعودية بمدرعات عسكرية خفيفة وقطع غيار وبناء منشآت عسكرية في مقدمتها قاعدة تبوك العسكرية، فضلاً عن إرسال مجموعات محدودة من القوات الأمريكية(البعثة العسكرية الأمريكية في السعودية) بهدف تدريب القوات السعودية وتشغيل وإدامة الأسلحة الأمريكية[٨].

بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ لم يطرأ على الوجود العسكري الأمريكي في السعودية أي تغيير، إذ كان مقتصراً على بعثة التدريب العسكرية الأمريكية والبالغ عددها نحو (٧٠٠) عسكرياً[٩].

شهدت منطقة الخليج العربي بعد الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩ توترات حادة، وبدأ الحديث يتداول في الصحافة العربية والعالمية عن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، تزامن ذلك مع انتقاد السفير السعودي في فرنسا (جميل إبراهيم الحجيلان) الوجود العسكري الأمريكي في السعودية وباقي دول الخليج العربي صراحةً في الثاني والعشرين من تموز ١٩٧٩، مما دفع السفارة الأمريكية في جدة لتوجيه رسالة إلى وزارة الخارجية السعودية تطلب فيها توضيحاً لهذا الموقف، فردت الأخيرة:" **هذه التصريحات لا تمثل وجهة النظر الرسمية السعودية... والمملكة ترغب في الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية في حال تعرضها للخطر**"[١٠].

وفعلا تمركزت طائرات المراقبة الأمريكية (P3) في قاعدة الظهران مرة كل شهر لمدة(٣-٥) أيام، وكانت تقوم بطلعات مراقبة بمشاركة ضباط سعوديين، وكانت السعودية تحصل على نسخة من المعلومات التي يتم جمعها[١١]. ومن الأحداث التي عززت التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين حدوث الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩، إذ قام الطرفان بنقل أسلحة وأموال إلى المقاتلين الأفغان، فضلاً عن تسهيل سفر المقاتلين العرب[١٢]، كما حث النائب الثاني لرئيس الوزراء وقائد الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبد العزيز (ملك المملكة العربية السعودية٢٠٠٤-٢٠١٥) بعد اجتماعه مع جورج بول (George Paul) نائب وزير الخارجية الأمريكي، المسؤولين الأمريكيين على إظهار الشدة مع التهديدات السوفيتية وطالب بالتلويح بالقوة تارة واستخدام الدبلوماسية تارةً أخرى[١٣].

إثر اندلاع حرب الخليج الأولى في أيلول ١٩٨٠ أعلن الطرفان السعودي والأمريكي الحياد، إلا أنه ومنذ الأيام الأولى للحرب منحت السعودية العراق دعماً مادياً ولوجستياً[١٤] ، فضلاً عن ذلك اعتقد صانع القرار السعودي بضرورة الدعم الأمريكي، إذ اجتمع الأمير (بندر بن سلطان) سفير المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ديفيد جونز (David Jones) في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٨٠، وطالبه بالدعم قائلا:

" **نريد طائرات (اواكس) فوراً ... تراقب الخليج على مدار الساعة** "[١٥]، وقد استجابت الولايات المتحدة وارسلت (٤) طائرات(اواكس) برفقة طاقم مكون من(٣٠٠) عسكري[١٦].

كانت السعودية حريصة على عدم التفوق الإيراني في الحرب لذلك أيدت سياسة الولايات المتحدة التي أطلق عليها أسم(عملية الصلابة)، وفحواها عرقلة صفقات السلاح الإيرانية من دول العالم[١٧]، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة كانت تدعم العراق ليحقق الانتصار، إذ كانت استراتيجية الولايات المتحدة في تلك المدة تهدف إلى ايقاف أي تفوق إيراني لأنها على ما يبدو كانت تريد إنهاء الحرب بصيغة لا غالب ولا مغلوب.

كما قامت القوات الأمريكية في الخليج العربي بدوريات حماية للسفن السعودية والخليجية عموما بعملية أطلق عليها أسم (الإرادة الجادة) التي دخلت مرحلة الاشتباك في تشرين الأول ١٩٨٧ بعد أن وافقت المملكة العربية السعودية على إنشاء خطوط اتصال مأمونة، وقيام الفرق الهندسية التابعة للجيش الأمريكي ببناء ملجأً تحت وزارة الدفاع السعودية لقيادة العمليات[١٨]، فضلاً عن تمركز مروحيات أمريكية مقاتلة في السعودية، طلبت القيادة السعودية أن لا يصرح عنها[١٩]. وفي عام ١٩٨٨ وصل عدد السفن الحربية الأمريكية المشاركة في العملية نحو (٣٢) سفينة[٢٠].

٢. العلاقات السعودية-الأمريكية في المجال الأمني (١٩٩٠-٢٠٠٨).

بعد اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ ولجت العلاقات السعودية – الأمريكية في المجال الأمني في مرحلة جديدة لم تكن قد حصلت سابقاً، إذ بعد دخول القوات العراقية الكويت اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي فوراً، ووضعت القوات الأمريكية على أهبة الاستعداد، وخلال الاجتماع سأل مستشار الأمن القومي كولن باول(Colin Powell) الرئيس جورج بوش الاب(١٩٨٩-١٩٩٢) قائلا:" **هل ندرس قضية وضع خط أحمر فيما يتعلق بالسعودية**"، فأجابه الرئيس بوش :" **هجوم العراق على السعودية يعني إعلان الحرب**" [٢١]. أيضا قررت الإدارة الأمريكية إرسال (٢٤) طائرة (F-15) إلى السعودية فوراً، دون أخذ إذن السعودية![٢٢]. لقد كان تركيز الرئيس بوش في بداية الأزمة على السعودية وليس على الكويت، وهذا ما دفعه إلى تحذير العراق من عواقب التقدم باتجاه السعودية[٢٣].

في الثامن من آب ١٩٩٠ أعلن الرئيس بوش أن الفرقة(٨٢) المحمولة جواً وسربين من طائرات (F-15) انتشروا في السعودية إيذاناً ببدء التحشد الأمريكي لما عرف بعملية "درع الصحراء" [٢٤].

وعندما اندلعت الحرب "عملية عاصفة الصحراء" قاتل السعوديون والأمريكيون بوصفهم رفقاء سلاح ضد العراق، وقد كانت قوات دول الخليج العربي المشاركة نحو (٦٠) ألف جندي (٤٠) ألفاً منهم سعوديون[٢٥]. لقد كانت حرب الخليج الثانية حدثاً فصلاً في تاريخ العلاقات السعودية – الأمريكية، إذ دخلت الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً إلى السعودية، وحصلت على قواعد وتسهيلات، ومن ثم سارت السعودية ضمن الاستراتيجية الأمريكية المتبعة ضد العراق، فسمحت بانطلاق المقاتلات الأمريكية من قواعدها تجاه العراق في تسعينيات القرن العشرين، إذ بقيت السعودية ترى العراق قوةً إقليميةً خطرةً[٢٦]، لاسيما أن الحرب كشفت قدرات السعودية ودول الخليج العربي العسكرية العاجزة عن الدفاع عن الخليج العربي بمفردها.

لم تكن السعودية ترغب بفتح اراضيها للقوات الأمريكية بصيغة مطلقة، إذ حاولت تجنب هذا الأمر قدر الإمكان، ففي منتصف شهر أيلول ١٩٩١ أبلغت الولايات المتحدة السعودية عن نيتها إرسال(٨٠) طائرة اضافية و(٣٠٠٠) مقاتل لتكون هذه القوة جاهزة في حال ضرب العراق، إلا أن وزير الدفاع السعودي الأمير (سلطان بن عبد العزيز) رفض الأمر قائلاً: "**لا يوجد جدوى من هذه التعزيزات... في المملكة (٣٠٠) طائرة و(٢٠٠٠) جندي أمريكي...**"، ويبدو أن ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى التريث فأعلنت تأجيل الامر[٢٧]. وبعد مرور عام تغير الموقف السعودي، فأخذت العمليات الجوية الأمريكية تجاه العراق تنطلق من قاعدة الظهران منذ السابع والعشرين من آب ١٩٩٢[٢٨].

من الأمور اللافتة للنظر، أن السعودية لم تفتح أراضيها لهذه القوات فحسب، بل ساهمت بتكاليف العمليات الجوية إذ تشير بعض التقارير أن السعودية كانت تدفع نحو(٣٠٠) مليون دولار سنوياً لهذا الغرض[٢٩].

بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية " ثعلب الصحراء" التي انطلقت في السادس عشر من كانون الأول ١٩٩٨ضد العراق، بعد طرد الأخير لمفتشي الأسلحة الدوليين[٣٠]، لم توافق السعودية على العملية هذه [٣١]، كما رفضت استخدام أراضيها لتوجيه أي ضربة للعراق [٣٢].

استمر الموقف السعودي المعارض لشن ضربات ضد العراق، ومما عزز هذا الرفض قيام القوات الامريكية المتواجدة في السعودية بغارة جوية على الدفاعات الجوية العراقية، من قاعدة الأمير سلطان الجوية في شباط ٢٠٠١ من دون تقديم اشعار مسبق للجانب السعودي، فكان ذلك مثار غضب السلطات السعودية، التي ردت على الأمر بفرض قيودٍ تشغيلية على الطائرات الأمريكية[٣٣].

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول٢٠٠١ حصل توتر نسبي في العلاقات السعودية – الأمريكية، بعد أن دخلت متغيرات جديدة في العلاقات بين الطرفين، إلا أن كلاً منهما كان لديه مصلحة في تفادي الصدمة والمضي قدما.

وقبيل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ جددت المملكة العربية السعودية رفضها لاستخدام القوات الأمريكية أراضيها وأجوائها للجهد الحربي

الأمريكي وسمحت بالدعم اللوجستي فقط. وبعد اكتمال عملية الغزو الأمريكي للعراق طالبت السعودية القوات الأمريكية المتمركزة على اراضيها بمغادرة السعودية، وقد استجابت الولايات المتحدة لهذا الطلب، وتم الإبقاء على قوات مكلفة بالتدريب وإدامة الأسلحة[٣٤].

كان من تداعيات الغزو الأمريكي للعراق حدوث هجمات متفرقة على الأمريكيين داخل السعودية مما دعا الإدارة الأمريكية إلى تعميم توجيه إلى مواطنيها العسكريين والمدنيين بأخذ الحيطة والحذر[٣٥]. إذ عاود موضوع مكافحة الارهاب يتصدر ملفات العلاقات بين السعوديين والأمريكيين، ففي مؤتمر مكافحة الارهاب الذي عقد في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني ٢٠٠٥ شددت فرانسيس توساند(Frances F. Townsend) مساعدة الرئيس الأمريكي ومستشارة الأمن الداخلي بقولها: " **العالم لا يمكن ان يهزم الارهاب دون هزيمة السعودية اسسه الخاصة**"، في اشارة إلى أن السعودية هي المنبع الأساس للأفكار المتشددة[٣٦]، لذلك خلال اجتماع الملك (عبدالله بن عبد العزيز) مع الرئيس بوش الابن في ولاية تكساس في ربيع ٢٠٠٥ طلب الرئيس الأمريكي من الملك بضرورة التزام المملكة بإصلاح مناهج التعليم وإن هذا الأمر مهم لأمريكا والسعودية معاً[٣٧].

كانت السعودية في تلك المدة متعاونة ضمن المعايير الأمريكية إذ اشار تقرير حكومي أمريكي نشر في الثامن والعشرين من نيسان ٢٠٠٦ إن السعودية متعاونة في مكافحة الارهاب وقد حصل تعاون بين الجهات الحكومية السعودية ووزارة الخزانة الأمريكية بتجميد عمل كيانات يشتبه بدعمها للإرهاب[٣٨].

فيما يخص التسليح فمنذ خمسينيات القرن الماضي كانت اغلب الأسلحة التي يستخدمها الجيش السعودي صناعة أمريكية، إذ تستخدم السعودية دبابات (ابرامز) في القوة البرية، وعماد القوة الجوية السعودية طائرات(F-15) الأمريكية الصنع، فضلاً عن المعدات الأخرى الثقيلة والمتوسطة والخفيفة جلها من إنتاج مصانع الولايات المتحدة الأمريكية الحربية، وقد تم خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عقد أهم صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية[٣٩].

ثانياً: أثر أمن السعودية والمنطقة في العلاقات السعودية- الأمريكية (٢٠٠٩-٢٠١٦)

١- ملفات متفرقة:

وصل باراك اوباما إلى البيت الأبيض بوصفه رئيساً للولايات المتحدة بعد أن تسلم مهامه في العشرين من كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد شهدت مدة حكمه أحداثاً كان لها إنعكاس على الاوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، يأتي في مقدمتها ما عرف اعلاميا بـ" الربيع العربي"، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، والتحرك العسكري السعودي في اليمن، فضلاً عن قضايا متفرقة. إن طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة تجعل المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية اهتماماً بمن يصل إلى منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهاته تجاه المنطقة وقضاياها.

بعد تولي اوباما الحكم بثلاثة أيام وتحديداً في الثالث والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٩ اتصل به الملك السعودي (عبدالله بن عبد العزيز) وهنأه على المنصب، وبدوره أكد الرئيس اوباما على عمق العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، وتم تداول موضوعين أساسيين هما: مكافحة الارهاب، والمبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط[٤٠].

كانت الإدارة الأمريكية الجديدة تنتظرها ملفات كثيرة تخص أمن السعودية والمنطقة وتقع في ذات الوقت ضمن محاور العلاقات السعودية- الأمريكية، وكانت القضية الفلسطينية في مقدمة هذه الملفات، ففي كانون الثاني ٢٠٠٩ قصفت إسرائيل مدينة (غزة) مما حدا بالملك (عبد الله بن عبد العزيز) بوصف ذلك بالعمل الإجرامي والوحشي وعبر عدد من المسؤولين السعوديين عن استيائهم، لذلك أرسلت الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً إلى السعودية هو السيناتور (جورج ميتشل) في شباط ٢٠٠٩ [٤١]، إذ اخذت واشنطن تمارس ضغوطاً على السعودية لتعديل مبادرة السلام العربية التي طرحتها السعودية عام ٢٠٠٢، وفتح قنوات اتصال ولو محدودة

مع إسرائيل، إلا أن السعودية ردت بأنه ليس هناك تنازلات جديدة[٤٢]، وبالمقابل طالب اوباما الإسرائيليين بتجميد الاستيطان، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) استطاع تحشيد القوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة مما دفع الرئيس اوباما إلى التراجع عن هذا المطلب[٤٣].

في تلك المدة كان من المستغرب أن يتجاهل الرئيس اوباما زيارة المملكة العربية السعودية في اشهره الأولى في البيت الأبيض، لذلك عدت زيارته إلى المملكة العربية السعودية في الثالث من حزيران ٢٠٠٩ متأخرة، وقد كانت القضايا الأمنية والقضية الفلسطينية ودفع عملية السلام في مقدمة المسائل التي تم التباحث فيها[٤٤]، ومنذ ذلك الوقت بدأت التقاطعات والتشنجات بين الطرفين تظهر واضحة، إذ تزامنت زيارة الرئيس اوباما إلى المملكة العربية السعودية مع تحركات داخل أروقة الكونغرس الأمريكي لسن قانون يحظر بيع الأسلحة إلى السعودية، وقانون أخر يحمل السعودية مسؤولية هجمات أيلول ٢٠٠١، مما دفع وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) إلى التلويح بسحب الأصول المالية السعودية في الولايات المتحدة والبالغة أكثر من(٧٥٠) مليار دولار حسب ما ورد في صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية[٤٥].

هناك اسباب أخرى عززت التقاطعات بين الطرفيين في مقدمتها ما تصفه الرياض بانسحاب الرئيس أوباما من التزاماته في المنطقة، وعدم قيام الولايات المتحدة بتحرك مباشر ضد الرئيس السوري (بشار الأسد) في سوريا، فضلاً عما تراه السعودية ميلاً أمريكياً نحو إيران[٤٦].

وقد تطرق إلى الأمر الباحث المهتم بالشأن الخليجي (غريغوري غوز) في مقالة له نشرها في مجلة (فورن بولسي) قال فيها :" **امراء السعودية كانوا ينظرون إلى سياسة اوباما بازدراء لكنهم لا يصرحون علنا... إلا أن أكثر الأمراء صراحة كان الامير (تركي الفيصل) الذي اتهم اوباما برمي السعودية كالكرة** "، وزاد قائلا: "

إن السعوديين ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها حليفاً، إلا أنهم ينظرون إلى الرئيس اوباما بوصفه رئيساً فحسب"[٤٧].

ومنذ عام ٢٠١١ أخذت العلاقات بين البلدين تتأرجح بين التحسن تارة والتقاطع تارة أخرى، إلا أن الملاحظ إن السعودية أدركت توجهات إدارة اوباما وأخذت تتعامل معها، وبالمقابل لم يكن اوباما يرغب في التقاطع الحاد مع السعودية، فعندما دخلت قوات (درع الجزيرة) البحرين في الخامس عشر من أذار ٢٠١١ بقيادة السعودية بررت إدارة اوباما الأمر بأنه بسبب تدخلات إيران في البحرين وإحداثها فوضى في هذا البلد، وفي اجتماع الملك عبدالله مع الرئيس اوباما في نيسان ٢٠١١ والذي وصف صحفيا باجتماع "ذوبان الجليد"، لم يتم التطرق إلى التحرك العسكري السعودي في البحرين [٤٨] إذ لم يرغب اوباما الحديث عن أمر من الممكن أن يسبب تشنج بين الطرفين.

لقد كانت قضايا الأمن على رأس الملفات التي نوقشت في اللقاءات التي جمعتا مسؤولي البلدين، ففي اجتماع وزراء خارجية دول منتدى العلاقات الخليجي–الأمريكي في الحادي والثلاثين من أذار ٢٠١٢ في الرياض ناقش المجتمعون الأمن في الخليج ولاسيما مضيق هرمز، ومن الأمور التي نص الاجتماع عليها: تشكيل مجموعات عمل مشتركة تُعنى بالأمور الأمنية ومتابعتها، وطرح مشروع الدرع الصاروخي (وهي منظومة دفاع جوي مكثف طرحتها الولايات المتحدة على دول الخليج منذ تسعينيات القرن العشرين)[٤٩]. واستكمالاً لمحاولة إدارة اوباما ترميم العلاقات بين الطرفين بدأت وكالة الأمن الوطني الأمريكية(NSA) منذ عام ٢٠١٣ بتقديم الدعم التحليلي والتقني لقوى الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية[٥٠].

أما في الملف العراقي لم يطرأ تغير يذكر على السياسة السعودية تجاه العراق في تلك المدة، إلا أن ظهور تنظيم (داعش) عام ٢٠١٤ ووصول الملك سلمان إلى الحكم عام ٢٠١٥ والذي بدأ يأخذ المملكة من المكانة والاعتماد على الحلفاء إلى الفعل وأخذ الدور فيما نسميه بـ(مبدأ سلمان)، ففي أيلول ٢٠١٥ شجع

كل من الملك سلمان والرئيس اوباما رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) على إجراء إصلاحات، أيضاً أعادت السعودية افتتاح سفارتها في العراق في كانون الأول ٢٠١٥ بعد (٢٥) عاماً من إغلاقها، إذ كان تدهور الأوضاع الأمنية في العراق من الملفات التي اثيرت في المباحثات السعودية– الأمريكية[٥١].

وفي هذا الصدد أشارت تقارير صحفية إلى أن جهود الإدارة الأمريكية لدفع دول الخليج ولاسيما السعودية إلى تقديم دعم مالي للعراق أثناء الحرب على (داعش) لم تكن بالمستوى المطلوب، إلا أن السعودية استجابت و تبرعت بـــ(٥٠٠) مليون دولار مساعدات انسانية للنازحين العراقيين[٥٢].

أما بالنسبة للشأن السوري فقد صرح نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي ومستشار الرئيس بنيامين رودس(Benjamin B. Rhodes) ، الذي كان مرافقاً لاوباما خلال زيارته للسعودية في الثامن والعشرين من اذار ٢٠١٤ بقوله:" **عززت الولايات المتحدة تنسيقها وعملها مع المملكة العربية السعودية بشان القضية السورية** "[٥٣]، فقد شاركت السعودية بعمليات القصف الجوي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد (داعش) في سوريا (لم تشارك في العراق) ووافقت المملكة على استضافة العناصر الذين ستدربهم الولايات المتحدة قبل قرار الرئيس اوباما في تشرين الأول ٢٠١٥ بتغيير برنامج التدريب[٥٤]، وعلى الرغم من اتفاق التوجهات الأمنية بين الطرفين إلا أن إدارة اوباما رفضت طلب السعودية القيام بتزويد المعارضة" المعتدلة" في سوريا بصواريخ مضادة للطائرات، متحججة أن هذه الأسلحة النوعية من الممكن أن تصل إلى أيادي جماعات متشددة داخل سوريا، فتعهدت السعودية بتعطيلها الكترونياً إذا وصلت إلى الأيادي الخطأ إلا أن الإدارة الأمريكية أصرت على الرفض[٥٥]. وذلك لحسابات أمريكية لم تتضح جميع معالمها منها إطالة امد الأزمة السورية على ما يبدو.

في تلك المدة أشادت الحكومة الأمريكية بالتعاون السعودي لمكافحة الإرهاب، ووفقاً للتقرير الاتحادي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠١٥

عن مكافحة الارهاب:" **على الرغم من الجهود الجادة والفعالة من المملكة العربية السعودية في مكافحة تمويل الارهاب استمر بعض الافراد والكيانات من داخل السعودية بتقديم الدعم للجماعات المتشددة امثال (جبهة النصرة) وكانت العملية تتم سرا بعد تشديد المملكة العقوبات على هذه الانشطة...**"[٥٦].

٢-الاتفاق النووي الإيراني وموقف السعودية منه:

تعد سياسة إيران تجاه المنطقة في مقدمة محاور العلاقات السعودية – الأمريكية ولاسيما منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وخلال تولي الرئيس اوباما لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية كان البرنامج النووي الإيراني من أولى أولياته في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فكان هذا الملف سبباً في تقاطع سعودي– أمريكي.

لقد تبنى الرئيس اوباما سياسة تخفيف الضغط على إيران فيما يخص البرنامج النووي الإيراني،[٥٧]، فبعد شهر من توليه إدارة البيت الأبيض وجه خطاباً إلى الشعب الإيراني بمناسبة رأس السنة الفارسية في العشرين من أذار ٢٠٠٩ (بتوقيت الشرق الأوسط ٢١ أذار) حث فيه القيادة الإيرانية على التجاوب مع الحلول الدبلوماسية للمشاكل العالقة، وقد أثارت هذه الدعوة قلق السعودية، لذلك قدم الرئيس اوباما تطمينات إلى السعودية و دول الخليج العربي في خطابه الذي وجهه أليهم بمناسبة انعقاد القمة الخليجية التشاورية في الرياض في الخامس من أيار ٢٠٠٩، إذ اكد إن هذا التقارب لن يكون على حساب دول الخليج[٥٨]، أيضا قدم وزير الدفاع روبرت غيتس(Robert Gates) تطمينات مشابهة خلال زيارته للرياض في أيار ٢٠٠٩[٥٩].

على الرغم من أن إدارة اوباما تبنت سياسة منفتحة تجاه إيران إلا أن ملف إيران في المنطقة يعد من الملفات الاستراتيجية للولايات المتحدة، لذلك كانت سياسة الرئيس اوباما منفصلة عن مصالح الولايات المتحدة طويلة الأمد، فقد حاولت الإدارة الأمريكية الإفادة من خوف دول الخليج العربي من تنامي قدرات إيران النووية

والبالستية، لدفع دول الخليج إلى شراء مزيد من الأسلحة(غير الاستراتيجية)، ففي تموز ٢٠٠٩ أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلري كلنتون) إلى: " **احتمال انشاء مظلة دفاعية لدول الخليج العربي**" (الدرع الصاروخي)، والذي سيكبل السعودية دفع أموال طائلة مقابل النصب والصيانة والتشغيل، ويوفر ألاف فرص العمل في الداخل الأمريكي، إلا أن السعودية لم تتجاوب مع الاعلان الأمريكي، فقد كان مضمون الاقتراح يمهد لقبول إيران نووية، وقبول تنامي قدراتها الصاروخية، فضلاً عن تكلفته المرتفعة[٦٠].

خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) لم تحدث تطورات ذات شأن في ملف البرنامج النووي الإيراني وأثره في العلاقات السعودية– الأمريكية باستثناء التراشقات الإعلامية السعودية– الإيرانية وبخاصة بعد تنامي قلق السعودية من توجهات الرئيس اوباما وسياسته الناعمة تجاه إيران، ولاسيما بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لسفير السعودية في الولايات المتحدة (عادل الجبير) والتي وُجهت أصابع الاتهام فيها باتجاه إيران، لذلك اتصل الرئيس اوباما في الحادي عشر من تشرين الأول ٢٠١١ بالسفير السعودي (عادل الجبير) وأكد له أن الولايات المتحدة ضامنة لأمن الدبلوماسيين السعوديين على أراضيها[٦١]، ومن ثم اتصل الرئيس اوباما في اليوم التالي بالملك عبدالله وأكد له أن المتسببين بهذه المحاولة سوف يتم ملاحقتهم[٦٢]. إذ أعتقد السعوديون انه لولا سياسة اوباما المتسامحة تجاه إيران لما تجرأ أحد على مثل هذا الفعل.

ومنذ مطلع عام ٢٠١٤ اتخذت إدارة اوباما قراراً بالحل الدبلوماسي للملف النووي الإيراني(الابتعاد عن السلاح النووي أو تأخيره مقابل تخفيف العقوبات). ومن المعلومات التي رشحت عن البيت الابيض إن اوباما أكد خلال زيارته للسعودية في الثامن والعشرين من أذار ٢٠١٤ أنه لن يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، وإن المفاوضات النووية منفصلة عن الملفات الاقليمية الأخرى، كما شدد أن أمريكا لن تترك الشرق الأوسط عرضة لسطوة قوى أخرى (في اشارة إلى إيران)[٦٣]. ولإتمام

الاتفاق النووي أخذت إدارة اوباما تقدم حوافز لإيران، منها القبول بإيران بوصفها طرفا في المبادرات الرامية لحل الأزمة السورية، هذه السياسة جعلت السيناتور (جون ماكين) يتهم ادارة اوباما في كانون الثاني ٢٠١٥ بقوله :" **هناك توجه لقبول استيلاء إيران على الشرق الأوسط ، مقابل الاتفاق النووي**"[٦٤].

في نهاية المطاف حصل الاتفاق النووي بين إيران و٥+١ (دول مجلس الأمن دائمة العضوية والمانيا) في الرابع عشر من تموز ٢٠١٥، بعد مفاوضات استمرت (١٨) شهراً في جنيف وفينا ونيويورك، وتم التوقيع عليه في لوزان وملخصه: تخفيض اجهزة الطرد المركزي ومخزون اليورانيوم في المفاعلات النووية الإيرانية لمدة تتراوح بين(١٠إلى ١٥) سنة، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية والعسكرية على إيران[٦٥].

لم يكن رد الفعل السعودي تجاه الاتفاق النووي واضحاً، فقد أمسكت المملكة العربية السعودية العصا من الوسط مع الميل إلى عدم الارتياح من هذا الاتفاق، فبعد توقيع هذا الاتفاق عقدت قمة خليجية- أمريكية في (كامب ديفيد) التقى فيها اوباما بقادة دول الخليج العربي في(١٣-١٤) أيار ٢٠١٥، إذ أراد الرئيس اوباما فيها توضيح وجهة النظر الأمريكية، إلا أن عدم حضور الملك سلمان بن عبد العزيز فتح باب التوقعات بان العلاقات بين الطرفين غير ودية، إذ اعربت دول الخليج العربي عن تأييدها للاتفاق النووي مع إيران ولكنها تخشى أن يؤدي رفع العقوبات عن طهران إلى تمكينها من مواصلة السياسات المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط[٦٦].

بعد خمسة اشهر التقى الملك سلمان بن عبد العزيز بالرئيس اوباما في البيت الأبيض في أيلول ٢٠١٥، سعياً من الملك لمزيد من الدعم في مواجهة إيران، في حين كانت الإدارة الأمريكية تسعى للإفادة من الزيارة في تحسين العلاقات بعد ما شابها من توتر[٦٧].

وعقب اللقاء أيد الملك سلمان خطة العمل المشتركة ووصفها بانها " **تحالف استراتيجي جديد للقرن الحادي والعشرين**"[٦٨]، كما أعلن عن دعمه للاتفاق النووي بين إيران و(٥+١)[٦٩]، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) بعد اجتماع الرئيس اوباما مع الملك سلمان صرح قائلا:" **أكد الرئيس اوباما للملك سلمان أن الاتفاق يمنع إيران من امتلاك سلاح نووي... وينص على عمليات تفتيش للمواقع العسكرية المشتبه بها... وتضمن العودة إلى العقوبات سريعا إذا انتهكت طهران الاتفاق**" وزاد:" **السعودية تشعر بالارتياح إزاء تأكيدات الرئيس اوباما بشأن أتفاق إيران النووي، وتعتقد أن الاتفاق سيسهم في الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط**"[٧٠].

استمرت الإدارة الأمريكية في تقديم التطمينات للسعودية ودول الخليج كلما سنحت الفرصة أو كلما حققت إيران مكسباً بسببه، إذ أكد الرئيس اوباما ذلك لقادة دول الخليج العربي في قمة مجلس التعاون التي عقدت في نيسان ٢٠١٦ في الرياض بقوله: " **الولايات المتحدة حريصة على اتمام الاتفاق النووي... وهي حريصة على منع إيران من امتلاك سلاح نووي**"، وعن هذا الأمر عبرت مجلة (فورن بوليسي) بالقول :" **الخليجيون عند زيارة اوباما لقمة مجلس التعاون في السعودية وعلى رأسهم السعودية امسكوا بأنوفهم وأيدوا الاتفاق النووي مع إيران**"، في دلالة على ازدرائهم الأمر وتأييدهم له على مضض[٧١].

يبدو أن السعودية أيدت الاتفاق لأنها لا تمتلك بديل، وفي هذا الصدد قال (سجاد بور) الباحث في شؤون إيران في مؤسسة (كارنغي) للسلام الدولي:" **رغم غضب السعوديين من الولايات المتحدة بعد الاتفاق النووي مع إيران إلا أنهم لا يملكون بديلا عن الولايات المتحدة لا مع موسكو ولا بكين**" وزاد:" **هناك مفهوم متداول داخل البيت الأبيض مفاده إن الولايات المتحدة والسعودية تجمعهما صداقة وليستا حليفتين، على عكس الولايات المتحدة وإيران فهما حليفتان وليستا صديقتين**"[٧٢]. وهذا التعبير يصف العلاقة بدقة.

لذلك استخدمت السعودية خيارات أخرى خارج إطار التصريحات الرسمية، عن طريق توجيه رسائل في الصحافة على لسان الأمير هذا أو ذاك، ففي لقاء في الولايات المتحدة قال الأمير (تركي الفيصل) السفير السابق لدى الولايات المتحدة

ومدير الاستخبارات السعودية لمدة طويلة:" إذا حصلت إيران على اسلحة نووية ستعيد المملكة وباقي دول الخليج حساباتها لمواجهة التهديد المحتمل بما في ذلك الحصول على اسلحة نووية..." [٧٣].

٣- التحرك العسكري السعودي في اليمن وأثره في العلاقات السعودية- الأمريكية

يعد ملف اليمن وتحدياته من الملفات المهمة في العلاقات السعودية- الأمريكية خلال مدة ولاية الرئيس اوباما ولاسيما بعد التحرك السعودي العسكري داخل اليمن عام ٢٠١٥.

تعود جذور المسألة إلى انطلاق التظاهرات الشعبية في اليمن في الثالث من شباط ٢٠١١ ، ومنذ البداية انغمست المملكة العربية السعودية في الأحداث، وأوجدت مخرجاً للرئيس الراحل علي عبدالله صالح(١٩٩٠-٢٠١١) عبر المبادرة الخليجية التي وُقعت في الرياض بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الثاني ٢٠١١، والتي تنازل الرئيس صالح بموجبها عن السلطة لنائبه بعد إعطائه ضمانات بعدم الملاحقة القانونية. وفي عام ٢٠١٢ تسنم الرئيس (عبد ربه منصور) مهامه بعد انتخابات عامة. لم يستطع الرئيس (عبد ربه منصور) أن يسيطر على الأوضاع ولاسيما أن مراكز القوى اصبحت متعددة في اليمن، وبدأت بوادر حرب داخلية، كل هذه الظروف وفرت فرصة جيدة للحوثيين لبسط نفوذهم والتمدد على حساب الأطراف الأخرى بدعم إيراني، إذ كان الرئيس (عبد ربه منصور) قد صرح أكثر من مرة باتهام إيران بنقل أسلحة إلى الحوثيين وطالب المجتمع الدولي بالتدخل[٧٤].

وفي الحادي والعشرين من أيلول ٢٠١٤ سيطر الحوثيون على صنعاء بعد أربعة أيام من القتال، بمساعدة قوات (علي عبدالله صالح) الذي عاد إلى اليمن وتحالف مع الحوثيين[٧٥].

كان موقف الولايات المتحدة المعلن من الأحداث أن دعت وزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الأول ٢٠١٤ إلى تطبيق اتفاق أيلول والانتقال السلمي للسلطة[٧٦].

وفي التاسع عشر من كانون الثاني٢٠١٥ قام الحوثيون بانقلاب عسكري و حاصروا الرئيس (عبد ربة منصور) وفرضوا عليه وعلى أعضاء الحكومة الإقامة الجبرية وأرغموه على الاستقالة، إلا إنه استطاع الفرار إلى عدن، وأعلن من هناك

تراجعه عن الاستقالة، مما حدا بالحوثيين مدعومين من قوات علي عبدالله صالح (الناقمين على الرئيس منصور لهيكلته الجيش وإبعاد قادة وضباط محسوبين على علي عبد الله صالح) بالتحرك عسكرياً والسيطرة على عدن مما جعل الرئيس منصور يغادر إلى السعودية(٧٧).

كان موقف الولايات المتحدة غير واضح، إذ كانت تركز على (تنظيم القاعدة) داخل اليمن وتتجاهل تحركات الحوثيين، لذلك اتهم السيناتور (جون ماكين) إدارة اوباما بالتغاضي عن الانقلاب الحوثي قائلا:" **الحوثيون هم من استولى على السلطة في اليمن وليس القاعدة**"(٧٨).

وفق الحسابات الاستراتيجية لا يمكن للمملكة العربية السعودية أن تقف موقف المتفرج، لذلك من الإدارة الأمريكية تقديم الدعم اللوجستي، وتوفير السلاح والعتاد في حال اقدمت على التحرك العسكري في اليمن، وقد استجابت ادارة اوباما في أذار ٢٠١٥، وإذن الرئيس اوباما للقوات الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباري للسعودية(٧٩).

اعلنت السعودية عن انطلاق عمليتها العسكرية في اليمن في السادس والعشرين من اذار ٢٠١٥، وأطلقت عليها تسمية (عاصفة الحزم) بمشاركة عربية وإسلامية لدعم ما وصفته بـ" الشرعية"، وإعادة الرئيس المنتخب، الذي كان قد طالب مجلس الأمن والدول الخليجية بالتدخل المباشر، إذ كان التحالف ضد الحوثيين من دول الخليج باستثناء عمان، ومصر والاردن والمغرب والسودان فضلاً عن السنغال وبنغلادش، وقد كانت هذه العملية عبارة عن ضربات جوية مكثفة أعلنت السعودية عن انتهائها في الحادي والعشرين من نيسان ٢٠١٥ لتبدأ مرحلة جديدة تحت مسمى(إعادة الأمل)(٨٠).

ومنذ التحرك العسكري السعودي في اليمن وعلى الرغم من الدعم الأمريكي، إلا أن التقاطعات تصاعدت بين واشنطن والرياض، ففي كانون الأول ٢٠١٥ اوقفت الولايات المتحدة صفقة اسلحة بنحو (٤٠٠) مليون دولار بسبب موضوع ملف حقوق الانسان والضحايا في اليمن(٨١). إذ جمدت الإدارة الأمريكية صفقة صواريخ للطائرات على إثر اتهام السعودية بسقوط ضحايا مدنيين في اليمن(٨٢)، كما ظهرت بعض المؤشرات عن قبول إدارة اوباما بدور للحوثيين في اليمن. ففي آب ٢٠١٦

وبعد اجتماعه في جدة مع وزراء دول الخليج العربي في الكويت قدم وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) مقترحاً لحل الأزمة اليمنية نص على وقف الأعمال العسكرية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسحاب الحوثيين من صنعاء، وتسليم سلاح الحوثيين لطرف ثالث محايد(وليس لحكومة عبد ربة منصور) وقد رفض الرئيس اليمني والسعودية هذا الاقتراح(٨٣).

وبعد فشل محادثات الكويت دعت إدارة اوباما جميع الاطراف إلى وقف الاعمال العدائية والاقتصار على الدفاع عن النفس، مع تأكيد الإدارة الأمريكية أن الحل السلمي هو الحل الوحيد. وفي أواخر آب ٢٠١٦ وصل وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) إلى السعودية واقترح مبادرة سلام جديدة تدعو إلى انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء، إلا أن هذه الدعوة لم تفض إلى شيء(٨٤).

وعلى الرغم من وجود خلية تخطيط سعودية– أمريكية مشتركة لتنسيق تقديم الدعم العملياتي للحملة العسكرية السعودية في اليمن، إلا أنه ووفق الحسابات الاستراتيجية والسياسة الأمريكية فإن الولايات المتحدة ترمي إلى تأخير الحسم في اليمن، إذ تم سحب عدد من الخبراء الامريكيين العاملين في هذه الخلية في حزيران ٢٠١٦ حسبما أُشيع، فضلاً عن الطلب من السعودية اخطار الامريكيين بالأهداف الجوية قبل قصفها، وقد وافقت المملكة على الطلب، وفي آب ٢٠١٦ قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية " **إن الدعم الذي قدمناه للسعودية منذ تصاعد النزاع كان متواضعاً لكنه مهم، في التقليل من الإصابات بين المدنيين**" (٨٥). إذ اخذت الولايات المتحدة تركز على مسالة الإصابات بين المدنيين، وتربط بينها وبين التسليح والدعم.

تواصلت الإدارة الأمريكية مع الحوثيين بعد أن تم الإعلان عن اجتماع بين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية ووفد من الحوثيين في العاصمة العمانية مسقط في أيلول ٢٠١٦، وقد كانت هذه التحركات من إدارة اوباما لها دلالة واضحة على أن الإدارة اعترفت بالحوثيين بوصفهم طرفاً فاعلاً في اليمن وليست جماعة انقلابية(٨٦).

ثالثاً: ورادات السعودية من الأسلحة الأمريكية(٢٠٠٩-٢٠١٦):

تعد إسرائيل ومن بعدها إيران أول المعنيين بصفقات الأسلحة التي تبرمها السعودية لاعتبارات توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد خروج العراق من هذه المعادلة(مؤقتاً)، ولكل منهما مصلحة ودور في الأمر، فإيران لا ترغب بتنامي قدرات السعودية العسكرية، إلا أن سياساتها في المنطقة كانت أحد أهم أسباب سعي المملكة العربية السعودية المتواصل في الحصول على الأسلحة، أما إسرائيل فكانت دوما تعرقل صفقات الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى السعودية. وفي هذا الصدد أشار مسؤول ملف التسلح في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب (يفتاح شابير) قائلاً:" **السعوديون يركزون على الأسلحة الهجومية... بينما يركز جيرانهم في الخليج على منظومات دفاعية**" وقال أيضاً: " **إن مثل هذه الصفقات تثير انزعاج إسرائيل**". لاشك أن الإمكانات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وفرت لصانع القرار السعودي مزية في التسلح، وبالتالي تصدرت السعودية دول المنطقة في الإنفاق العسكري، وهي أحد أكبر عشرة مشترين للأسلحة في العالم خلال العقدين السابقين وفقاً لإحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري) تليها إسرائيل ثم إيران، وبحسب التقارير الصادرة عن (سيبري) فان المملكة العربية السعودية خلال المدة التي تلت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تجاوز إنفاقها العسكري (٣٥٠) مليار دولار[٨٧].

على الرغم التقاطعات السياسية التي شهدتها العلاقات السعودية–الأمريكية في عهد إدارة اوباما إلا أن هذه المدة شهدت أكبر عقود التسلح السعودي من الشركات الأمريكية على مدى التاريخ، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يعطي مؤشرات واضحة على أن العلاقة استراتيجية بين الطرفين لا تغيرها البرامج الحكومية للرؤساء الأمريكان على اختلاف توجهاتهم.

ومنذ الأشهر الأولى لإدارة اوباما تم التوقيع على اتفاقيات صفقات أسلحة أمريكية للسعودية[٨٨]، بدأت بالتوقيع على اتفاقية بقيمة (٢١٥) مليون دولار لأسلحة ومعدات لقوى الأمن الداخلي المسؤولة عن حماية المنشآت الحيوية، فضلاً عن قيام البعثة العسكرية الأمريكية بتدريبهم[٨٩]. أيضا أخطرت إدارة اوباما الكونغرس بمبيعات الأسلحة (المقترحة) إلى السعودية وتشتمل على طائرات مقاتلة ومروحية فضلاً عن مدرعات وسفن حربية وصواريخ وأعتدة وأنظمة دفاع جوي [٩٠].

في عام ٢٠١٠ أعلنت القوات الجوية الملكية السعودية أنها ستطور سلاحها وتزيد طائراتها فبدأت مفاوضات مع الأمريكيين اشتملت على بيع (٨٤) مقاتلة من نوع (F-15)، وتحديث (٧٠)، فضلاً عن بيع(٧٠) مروحية من نوع أباتشي و(٧٢) و(٣٦) مروحية بلاك هوك، وأجهزة لمحاكاة الطيران وقطع غيار، ودعم وصيانة للطائرات والمروحيات. وقد ربطت صحيفة (الديلي تلجراف) البريطانية بين هذه الاتفاقية وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي التي أعلنت الصفقة قبلها، وفي هذا الصدد قال (لورين تومبسون)، محلل الشؤون العسكرية بمعهد "ليكسنجتون" في ولاية فرجينيا: " **الصفقة السعودية ستخلق بذاتها اختلافا كبيراً في عائدات شركة بوينغ الأمريكية وربما بدا ذلك واضحاً في ارتفاع سهم بوينج في تعاملات بورصة نيويورك للأوراق المالية بعد الكشف عن الصفقة** "، فضلاً عن مفاوضات أجراها المسؤولون الأمريكيون مع السعودية لعقد صفقة لتحديث قوتها البحرية بقيمة(٣٠) مليار دولار، كما جرت مفاوضات لتعزيز أنظمة الدفاع الجوي السعودية، إذ شجعت واشنطن الرياض على شراء نظام الدفاع الصاروخي الحراري الذي يعرف بإسم (T.H.A.A.D) ، وتحديث صواريخ الدفاع الجوي (الباتريوت)[٩١].

وعند لقاء الملك (عبدالله بن عبد العزيز) مع الرئيس اوباما في نيسان ٢٠١١ تم مناقشة بيع اسلحة إلى السعودية بنحو (٦٠) مليار دولار في أكبر اتفاقية بيع اسلحة في العالم[٩٢]. وبعد أشهر من المفاوضات بين المعنيين من البلدين تم

في التاسع والعشرين من كانون الأول ٢٠١١ توقيع عقود الاتفاقية، وبلغت قيمتها (٢٩.٤) مليار دولار اشتملت على بناء (٨٤) طائرة(F-15SA) وتحديث (٧٠) تملكها السعودية وهذه الطائرة تنتجها شركة (بيونغ) وقد وفرت هذه الاتفاقية أكثر من (٥٠) ألف فرصة عمل داخل الولايات المتحدة[٩٣].

وفي أيلول ٢٠١٤ أبلغت إدارة اوباما الكونغرس عن مبيعات اسلحة (مقترحة) إلى السعودية بقيمة (٢٢) مليار دولار بما في ذلك سفن مقاتلة متعددة السطوح تصل قيمتها إلى اكثر من (١١) مليار دولار، و دبابات قتال رئيسة ابرامز من طراز (M1) فضلاً عن أعتدة وذخائر[٩٤].

كانت إدارة اوباما تركز على تقديم دعم وعد به الرئيس أوباما في قمة كامب ديفيد الخليجية الأمريكية عام ٢٠١٥ يشمل مساعدة الدول الخليجية على التكامل في أنظمة دفاعية بالصواريخ البالستية وتعزيز الأمن الإلكتروني والبحري[٩٥]، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية السعودي(عادل الجبير):" **الرئيس اوباما والملك سلمان ناقشا في البيت الابيض عام ٢٠١٥ التسليم السريع المحتمل لتكنولوجيا عسكرية وأنظمة أسلحة أمريكية للسعودية** "[٩٦].

وفي الاشهر الأخيرة لمدة حكم اوباما وتحديدا وفي نيسان ٢٠١٦ أوقف الكونغرس مبيعات الأسلحة إلى السعودية وأصدر قراراً اشترط فيه اشتراطات أهمها:

١- لا تقدم الحكومة السعودية الدعم للجماعات التي حددتها الولايات المتحدة جماعات ارهابية.

٢- لا تلحق الحكومة السعودية الأذى بالمدنيين والأهداف المدنية في اليمن قدر المستطاع.

٣- تبذل الحكومة السعودية جهوداً ملموسة لتيسير وصول المساعدات والسلع الأساسية إلى اليمن.

٤- تتخذ حكومة السعودية جميع التدابير اللازمة لاستهداف المنظمات الارهابية أمثال القاعدة وداعش ضمن عملياتها العسكرية في اليمن[٩٧].

بعد هذا الاستعراض لمبيعات الأسلحة الأمريكية خلال مدة إدارة اوباما نلخص القول بأنه تم توقيع عقود ابتدائية(لان مبيعات أغلب الأسلحة تحتاج موافقة الكونغرس فإذا رفضها تعد العقود لاغية) بين المملكة العربية السعودية وشركات الأسلحة الأمريكية بقيمة تجاوزت (١١٥) مليار دولار واشتملت الصفقات على اسلحة استراتيجية وذخائر ومعدات ولاسيما العقود التي ابرمت عام ٢٠١٠ والتي تجاوزت قيمتها (٦٠) مليار دولار والجدول الأتي يوضح هذه العقود بالتفصيل:

مبيعات الأسلحة الأمريكية الرئيسة للسعودية ٢٠٠٩-٢٠١٦(عقود ابتدائية)[٩٨]

تاريخ الاخطار الرسمي	المنظومة او السلاح	الجهة العسكرية السعودية المستفيدة	قيمة العقد مليار دولار
٢٠٠٩	طائرات استطلاع(TASS)، انظمة ملاحة ورادار، تحديث الحرس الوطني	القوة الجوية ، الحرس الوطني	٢.٢٠٣
٢٠١٠	طائرات15-F، طائرات مروحية تطوير، صاروخ مضاد للدروع (جافلن)، تدريب	القوة الجوية، القوة البرية، الحرس الوطني، الحرس الملكي	٦٠.٩٢١
٢٠١١	اجهزة رؤية ليلية ، قنابل جوية، مدرعات برمائية(لاف)، مدفع(هاوترز)، عربات مصفحة(هامفي)، صيانة وتطوير منظومة دفاع جوي(باتريوت) معدات	القوة الجوية، القوات البرية، الحرس الوطني	٢.٣٣٧
٢٠١٢	طائرات نقل (C130)، منظومة دفاع جوي(باتريوت)، دعم وتدريب، معدات اتصال	القوة الجوية، القوات البرية،الدفاع الجوي	١.٩٣٧
٢٠١٣	زوارق حربية، صواريخ (AGM)،(TOW)، انظمة قيادة وسيطرة، تجهيز لصالح القوات البرية والحرس الوطني، نفقات بعثة التدريب الأمريكية	القوات البرية، القوة الجوية، القوات البحرية، الحرس الوطني،	١٥.٢٦٠
٢٠١٤	تدريب وتجهيز امن المنشآت الحيوية تطوير	وزارة الداخلية، القوة	٣.٨٣٠

	طائرات انذار مبكر (اواكس)	الجوية	
٢٠١٥	طائرات مروحية(بلاك هوك)،(MH-60R)، صواريخ(PAC)، زوارق حربية، ذخائر	القوة الجوية، القوات البرية، القوات البحرية	٢٠.٨٣٥
٢٠١٦	دبابات (M1)، زوارق حربية، تدريب دعم تجهيز	القوات البرية، القوات البحرية،	١.٥٠٤
المجموع	----------	----------	١١٥.٣٣١

خاتمة:

اتسمت العلاقات السعودية- الأمريكية بالمتانة وتشعب الصلات منذ نشأتها في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ بدأت اقتصادية ثم تطورت في شتى المجالات ولاسيما في الأمن والتسلح.

لقد شهدت المنطقة خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي باراك اوباما تطورات وأحداث ألقت بظلالها على العلاقات السعودية- الأمريكية ولاسيما بعد تبني اوباما لسياسات لم تكن محل ترحيب من المملكة العربية السعودية، إذ طالب العرب بمزيد من التنازلات فيما يخص القضية الفلسطينية، وفي الملف الإيراني وقع الاتفاق النووي الذي أيدته السعودية على مضض، أما في موضوع التحرك العسكري السعودي في اليمن، فقد أيدت إدارة اوباما هذا التحرك لكن بالحدود التي تجعل المملكة بحاجة مستمرة للولايات المتحدة، وليس تأييداً تاماً يجعل السعودية تحسم الأمر بسرعة. كل ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من إبرام أهم عقود التسلح على مدى تاريخ العلاقات بين الطرفيين.

أهم النتائج:

١-شهدت مدة حكم الرئيس اوباما تطورات أمنية في المنطقة أغلبها كانت سبباً في تقاطعات سعودية- أمريكية، ولاسيما في القضية الفلسطينية وأحداث اليمن وسوريا والعراق.

٢- كان البرنامج النووي الإيراني محط اهتمام الرئيس اوباما في سياسته الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فكان هذا الملف سبباً في تقاطع سعودي- أمريكي وإن لم يأخذ منحنيات واضحة، ولم يكن لدى السعودية خيارات متعددة فيما يخص الاتفاق النووي لذلك أعلنت عن تأييده، والانتظار أن تتبدل الإدارة الأمريكية برئيس أخر يحرك الملف الإيراني من جديد.

٣-كانت الاستراتيجية الأمريكية في اليمن تشبه استراتيجيتها في سوريا نوعا ما إذ تعتمد على تأخير الحسم لذلك تحججت بملف حقوق الانسان.

٤-على الرغم من التقاطعات سالفة الذكر إلا أن مجال التسليح الأمريكي للسعودية استمر وزادت وتيرته ليتم توقيع أكبر العقود بين الطرفين على مدى تاريخ العلاقات بينهما، إذ من المعلوم لأصحاب الاختصاص إن الجوانب الاقتصادية والأمنية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لا تتأثر بالملفات الاخرى.

الهوامش والمصادر

(1) Christopher M. Blanchard , Saudi Arabia: Background and U.S. Relations , CRS Report for Congress , The Library of Congress, (Washington, 2009), p.3.

(2) F.R.U.S., Foreign relations, 1939, Washington, DC, 1955, Vol. (IV), p.82.
www.digicoll.library.wisc.edu/FRUS-idxFRUS1939v04

(٣) الموقع الرسمي للقنصلية الأمريكية في جدة:
arabic.jeddah.usconsulate.gov

(٤) سميرة أحمد سنبل، العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها ١٩٣١-١٩٧٥، دارة الملك عبد العزيز، (الرياض، ٢٠٠٩)، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٥) قانون صدر عام ١٩٤١ في الولايات المتحدة الأمريكية سمح بتأجير ونقل المعدات التي تحتاجها أية دولة تعد ذات أهمية حيوية في ضمان أمن الولايات المتحدة، وكان التطبيق العملي لهذا القانون عندما سلمت الولايات المتحدة بريطانيا والصين والاتحاد السوفييتي كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الحربية. تم ايقاف العمل بالقانون عام ١٩٤٥، للاطلاع بشكل مفصل على القانون، ينظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٦.

(6) Parker T. Hart , Saudi Arabia and the United States : Birth of a Security Partnership Indiana University Press, (Indiana, 1988), P.46.

(٧) لمزيد من التفاصيل عن امكانات قاعدة الظهران ينظر: ميثاق خيرالله جلود، " العلاقات العسكرية السعودية – الأمريكية: قاعدة الظهران الجوية أنموذجا "، مجلة دراسات اقليمية، السنة(٤)، العدد(٩)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني-٢٠٠٨، ص ص ٢٨٥-٢٩٥.

(8) Anthony H. Cordesman , Western Strategic Interests in Saudi Arabia, Croom Helm ,(Beckenham-Uk, 1986), P184 .

(9) Joe Stork, " Saudi Arabia and the US ",Middle East Research and Information Project(MERIP), No.(91), (Washington, October- 1980), pp. 28- 29

(١٠) السفارة الأمريكية في جدة(سري)، تقرير مرسل من وزير الخارجية الأمريكية –واشنطن إلى السفارة الأمريكية في جدة، بتاريخ ١٩ تموز ١٩٧٩، م/" الموقف السعودي تجاه التواجد

العسكري الأمريكي" ، في: حكام الجزيرة دمى الشيطان الأكبر، من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية(٣٥)، ط١، منشورات الوكالة العالمية، (بيروت،١٩٩٠)، ص ص ١٢٢-١٢٤.

(١١) السفارة الأمريكية في جدة(سري)، تقرير مرسل من وزير الخارجية الأمريكية –واشنطن إلى السفارة الأمريكية في أبو ظبي، بتاريخ ١٦ تموز ١٩٧٩، م/" رحلات طائرات p3 إلى السعودية" ، في: حكام الجزيرة...، المصدر نفسه، ص١٢٠.

(١٢) نايف بن حثلين، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ ١٩٦٢، ط١، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، (بيروت،٢٠١٣)، ص ١٦٠.

(١٣) السفارة الأمريكية في جدة(سري)، تقرير مرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية- واشنطن، بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٧٩ م/ " اجتماع عبدالله – بول "، في: حكام الجزيرة...، المصدر السابق، ص٨٩.

(14) David Pike, " Seeking the Elusive Goal of Security ", Middle East Economic Journal , Vol.(36), No. (11), (London,March-1991), p.III .

(١٥) بن حثلين، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(16) Sasan Fayazmanesh, The United States and Iran Sanctions wars and the Policy of Dual Containment, First published , Routledge , (New York , 2008) , p. 24 .

(١٧) بن حثلين، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(١٩) ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي اسلامي في الخليج، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠٠٤)، ص٨١؛ بن حثلين، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(20) Gerd Nonneman , " Saudi-European Relations 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy ", International Affairs Journal , Blackwell Publishing , Vol.(77), No. (3), (London, July-2001), p. 652 .

(٢١) نورمان شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل: مذكرات شوارتزكوف، ط٣، ترجمة: نور الدين صدوق و غلاب الجابري، دار الكتاب العربي، (دمشق، ١٩٩٩)، ، ص ٢٩٦.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٩٢)،، ص ٣٧٩.

(٢٣) بوب وود ورد، القادة: قصة حياة جورج بوش، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، دار الكتاب العربي، (دمشق، د. ت.)، ص ٢٥٠.

(24) Address to the Nation Announcing the Deployment of United States Armed Forces to Saudi Arabia 8 August 1990 , The American Presidency Project, George Bush: www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=18750

(٢٥) مجلة الدفاع العربي ، السنة(١٥)، العدد(٥)، دار الصياد انترنشونال، (بيروت، شباط- ١٩٩١)، ص ١٩.

(26) Joseph A. Kechichian, " Trends in Saudi National Security ", Middle East Journal, Vol. (53), No.(2), (Washington, Spring-1999), pp. 232-242.

(27) Fred H. Lawson , " Political Economy Geopolitics and the Expanding US Military Presence in the Persian Gulf and Central Asia " , Critical Middle Eastern Studies Journal ,Vol. (13), No.(1) , (London, Spring- 2004), pp. 10-11 .

(28) David F. Winkler , Amirs Admirals and Desert Sailors Bahrain the U.S. Navy and the Arabian Gulf , first Printing , (U. S. , 2007) , p. 131.

(29) Kenneth Katzman, Kuwait Security Reform and U.S. Policy, Congressional Research Service, The Library of Congress, (Washington, 2007); Kevin Scott Dowling, American Middle East policy : increasing the threat to US Forces in Saudi Arabia, Thesis, California Naval Postgraduate School, (Monterey- California , 2001), p.25 .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن العملية ينظر:

-Address to the Nation Announcing Military Strikes on Iraq 16 December 1998, The American Presidency Project, William J. Clinton

(٣١) مجلة الدفاع العربي، السنة (٢٢)، العدد (٦)، دار الصياد انترنشونال، (بيروت، آذار – ١٩٩٨)، ص ١١.

(32) Gerd Nonneman , " Saudi-European Relations 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy ", International Affairs Journal , Blackwell Publishing , Vol.(77), No. (3), (London, July-2001), p. 653 .

(33) Josh Pollack , " Saudi Arabia and the United States 1931- 2002 ", Middle East Review of International Affairs, Vol.(6), No. (3), (London, September- 2002) , p. p. 86 .

(34) Alfred B. Prados, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress,(Washgnton,2006), p. 10.
(35) Edward Sylvester, The U.S.-Saudi Partnership is this Marriage Headed for Divorce, Thesis, Naval Postgraduate School, (Monterey-California, 2008), p. 54
(36) Rachel Bronson, Rethinking Religion, The Legacy of the U.S.-Saudi Relationship, The Washington Quarterly Journal, Vol.(28),Issue(4), (Washington, Autumn2005), p.121.
(37) Ibid,p. 130.
(38) Prados, Op. Cit., p.7
(٣٩) لمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق خيرالله جلود، المملكة العربية السعودية المجتمع الاقتصاد القدرات العسكرية، ط١، دار نون للطباعة والنشر، (الموصل، ٢٠١٩)، ص ص١٠٠-١٢١.
(40) Barack Obama, Press Release - President's Calls to Foreign Leaders Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project https://www.presidency.ucsb.edu/node/323576
(41) Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress,(Washgnton,2009),p. 27.
(42) Joseph Kostiner, The GCC States and the Security Challenges of the Twenty-First Century, Mideast Security and Policy Studies No. 86, Bar-Ilan University, 2010, p. 46.
(٤٣) عبد الله الاشعل ،" اوباما لم يطور مواقفه بعد من القضايا العربية"، مجلة آفاق المستقبل، السنة الأولى مارس –ابريل ٢٠١٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ص ص ٥٨-٥٩
(44) Blanchard, Op. Cit. P.1.
(45) Mark Mazzetti, Saudi Arabia Warns of Economic Fallout if Congress Passes 9/11 Bill, The New York Times, 11 Sep. 2015
(٤٦) " السعودية تدعم الاتفاق النووي الايراني بعد زيارة سلمان الى البيت الابيض"، (Daly Sabah، وكالة رويترز، اسطنبول، ٢٠١٥/٩/٥:
www.dailysabah.com/arabic/arab-world/2015/09/05

1. *(47) Gregory Gause III, "The Future of U.S.-Saudi Relations: The Kingdom and the Power", Foreign Affairs Magazine, 13/6/2016:*
2. *www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/future-us-saudi-relations*

(48) Fawaz A. Gerges, " The Obama Doctrine in The Middle East", Policy Brief, October 2012, p.7: ispu.org/wp-content/uploads10/2012_The-Obama-Doctrine-in-the-Middle-East.pdf

(٤٩) "التقرير الاستراتيجي٢٠١١-٢٠١٢"، تحرير: ابراهيم خليل العلاف وآخرون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ص١٠٢-١٠٦.

(٥٠) زينب عبدالله، "العلاقات الأمريكية – السعودية ما بين التعاون والتبعية"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة وسط، الجزء(٣)، العدد(٣٢)، ١-١-٢٠١٩، ص ١٥٢.

(51) Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress,(Washington,2016),p. 26.

(52) Ben Kesling, "Iraq Asks Saudi Arabia to Recall Ambassador Who Criticized Shiite Militias," Wall Street Journal, August 29, 2016 ; Kathleen Hennessey, Lolita C. Baldor and Adam Schreck, "Obama pushes Saudis, Gulf allies to step up Iraq aid," Associated Press, April 20, 2016

(53)" Obama's Visit to Saudi Arabia", Arab Center for Research and Policy Studies, Policy Analysis, (Doha,April2014), p.2: dohainstitute.org/en/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Obamas_Visit_to_Saudi_Arabia.pdf

(54) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.25.

(55) Obama's Visit to Saudi, Op. Cit., p.3

(56) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.14.

(57) Kostiner, Op. Cit., P. 38.

(٥٨) حمد بن محمد ال رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، (الجزائر، ٢٠١٢)،ص ٢٤٤.

(59) Dona abo-Nasr," Iran Mideast peace likely Obama focus in Saudi", The Washington post, June 2 , 2009 ; Greg Jaffe," Gates Assures

Mideast Allies on U.S. Overtures to Iran", The Washington Post, May 6 , 2009.

(60) Kostiner, Op. Cit., P. 39.

(61) Barack Obama, Press Release - Readout of President Obama's Call to Ambassador Adel al-Jubeir of Saudi Arabia Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project https://www.presidency.ucsb.edu/node/309721

(62) Barack Obama, Press Release - Readout of the President's Call with King Abdullah of Saudi Arabia Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project https://www.presidency.ucsb.edu/node/309733

(63) Obama's Visit to Saudi, Op. Cit., p. 2.

(٦٤) محمد حسن القاضي، الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، (الرياض، ٢٠١٧)، ص ٦٢.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل ينظر: عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بين ايران ودول ٥+١: دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، ٢٠١٧)، ص ١٧٠-٢٠٠.

(٦٦) السعودية تدعم الاتفاق النووي الايراني، المصدر السابق.

(٦٧) المصدر نفسه.

(68) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.3..

(69) Joint Statement on the Meeting between President Barack Obama and King Salman bin Abd alAziz Al Saud, September 4, 2015.
.saudiembassy.net/statements/joint-statement-meeting-between-king-salman-and-us-president-barack-obama

(٧٠) السعودية تدعم الاتفاق النووي الايراني، المصدر السابق.

(71) Gause III, Op., Cit.

(٧٢) عبدالله، المصدر السابق، ص١٥٨.

(73) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.21.

(٧٤) ميثاق خيرالله جلود، الابعاد الاستراتيجية لصفقة السلاح الأمريكية المرتقبة للمملكة العربية السعودية واثرها على القدرات العسكرية السعودية، نشرة الراصد الاقليمي، العدد(٤١)، أيلول ٢٠١٠،) ص ص١-٣.

(75) Statement of His Royal Highness Prince Saud Al-Faisal, Minister of Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia before the United Nations General Assembly, 69th Regular Session, September 27, 2014.

(76) Office of the State Department Spokesperson, Taken Question on Yemen, Washington, DC, October 31, 2014 https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/

(٧٧) جلود، الابعاد الاستراتيجية، ص ص ٣-٥.

(٧٨) القاضي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٧٩) عبدالله، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٨٠) جلود، الابعاد الاستراتيجية، ص ٧.

(٨١) مهند عبد رشيد وزيد احمد بيدر، " الانتقال من المكانة الى الدور: تحولات السياسة الخارجية السعودية بعد اذار ٢٠١٥ حرب اليمن انموذجا"، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة، العدد(٣٠)، ص ٢٦٧.

(٨٢) مفيد الزيدي، " العلاقات السعودية- الأمريكية بين الشراكة والتأزم"، مجلة دراسات دولية، العددان(٧٢-٧٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص٥١.

(٨٣) القاضي، المصدر السابق، ص٦٢.

(84) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.24.

(85) Maria Abi-Habib and Adam Entous, "U.S. Widens Role in Saudi-led Campaign Against Houthi Rebels in Yemen," *Wall Street Journal*, April 12, 2015

(٨٦) القاضي، المصدر السابق، ص٦٣.

(٨٧) جلود، الابعاد الاستراتيجية، ص ٧.

(٨٨) عبدالله، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(89) Defense Security Cooperation Agency Fiscal Year Series Data, September 30, 2015.

(90) Blanchard, 2009 Op. Cit. P.15.

(٩١) جلود، الابعاد الاستراتيجية، ص ٧.

(92) Gerges, Op., Cit., P.7.

(93) Barack Obama, Statement by Principal Deputy Press Secretary Joshua Earnest on U.S. Sale of Defense Equipment to Saudi Arabia

Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project
https://www.presidency.ucsb.edu/node/321564

(94) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.16.

(٩٥) السعودية تدعم الاتفاق النووي الايراني، المصدر السابق.

(٩٦) المصدر نفسه.

(97) Blanchard, 2016, Op. Cit. P.17.

(٩٨) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- Blanchard, 2016, Op. Cit. PP.33-34.

2-Kingdom of Saudi Arabia - Howitzers, Radars, Ammunition, and Related Support:
www.dsca.mil/major-arms-sales/kingdom-saudi-arabia-howitzers-radars-ammunition-and-related-sup

3- *Kingdom of Saudi Arabia - Support Services*
www.dsca.mil/major-arms-sales/kingdom-saudi-arabia-support-services

4- *Saudi Arabia - Various Munitions and Support:*
www.dsca.mil/major-arms-sales/saudi-arabia-various-munitions-and-support

5- U.S. , Defense Security Cooperation Agency